رئيس الوزراء في حديث شامل أجرته مجلة (الاقتصاد والأعمال) اللبنانية

مؤتمر فرص الاستثمار شكل مؤشرا قويا على تنامي الاهتمام بالاستثمار في اليمن

متفائلون بدور القطاع الخاص المحلي والخليجي والعربي والخارجي في عملية التنمية على كافة المستويات

التعاون اليمني الخليجي يسير بصورة جيدة ويشهد تطورا مستمرا

اليمن يمثل عمقا استراتيجيا وامتدادا مهما لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنموية في المنطقة

صنعاء/ سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجوّر أن أولويات الحكومة في الوقت الراهن تأكيد الحضور الفاعل للاستثمار في المنظومة الاقتصادية للجمهورية اليمنية، بما يمثله من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل أمام العاطلين ومحاربة الفقر وتعزيز برامج التنمية.

وقال رئيس الوزراء في حديث شامل أجرته مجلة «الاقتصاد والأعمال» اللبنانية ونشرته في عددها الأخير: "أنّ الحكومة تعمل باتجاهين: الأول، يقوم على استثمار الموارد المحلية بصورة جيدة وتطوير الشراكة مع مجتمع المانحين لتعزيز التنمية الشاملة وتنفيذ الخطط والبرامج القطاعية في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل والصحة والطرق والطاقة والمياه وغيرها من المجالات .. فيما يركّز الاتجاه الآخر على توفير متطلبات المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات واستقرارها وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وأعلن رئيس الوزراء أن العمل جار حالياً لإجراء تعديلات على القوانينّ الضريبية والجمركية في اتجاه تعزيز المناخ الاستثماري الجاذب.

ورأى أن "مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن"، الذي عقد في شهر أبريل الماضي، شكل تظاهرة اقتصادية إقليمية ودولية، بالنظر إلى حجم المشاركة الواسعة لكبريات الشركات الخليجية والعربية والتي تجاوز عددها ٣٠٠ شركة، وإلى نوعية فرص الاستثمار التي تمّ عرضها على المستثمرين في مجالات السياحة والنفط والمعادن والصناعات الاستخراجية والطاقة والمناطق الصناعية.

وقال مجوّر: «إن نتائج المؤتمر شكلت مؤشراً قوياً على تنامي الاهتمام والرغبة بالاستثمار في اليمن"، معربا عن تفاؤله الكبير بدور القطاع الخاص المحلي والخليجي والعربي والخارجي في عملية التنمية على كافة المستويات، لاسيما في مشاريع البنية التحتية، في ضوء جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية، وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين وفي مقدمتها النزاعات على الأراضي، القضاء، وتضارب بعض القوانين».

وأكد رئيس الحكومة أن الحكومة شرعت في ترجمة توجهاتها نحو تبني نظام النافذة الواحدة أمام المستثمرين، حيث أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار إناطة كافة العمليات المتعلقة بالجانب الاستثماري بالهيئة العامة للاستثمار، بما في ذلك تسليمها الأراضي الجاهزة والتي خُصصت لمشاريع استثمارية كالمناطق الصناعية، والمناطق المخصصة للسياحة وغيرها، إلى جانب إعداد مخطط عام للأراضي التي يمكن تخصيصها للاستثمار على مستوى الجمهورية، كما تمّ إقرار لائحة تصنيف الأراضي وتخصيصها للاستثمار بحسب طبيعة كل منها.. مبديا حرص الحكومة علىّ توفير كافة الخدمات الأساسية المتعلقة بتلك المناطق وصولاً إلى توفير الأرض المخدومة باعتبار ذلك الأساس السليم لجذب الاستثمارات واستقرارها وإنهاء أي إشكاليات واجهت المستثمرين بشأن الأراضي.

وحول الإصلاحات القضائية .. أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن القضاء اليمني شهد في السنوات الأخيرة عملية إصلاحية شاملة.

وقال: "لأول مرة يتم فصل العديد من القضاة لأسباب تتعلق بسوء الإدارة وبالفساد، فضلا عن اتخاذ الخطوات العملية لتأكيد استقلال القضاء وتفعيل أجهزة التفتيش القضائي على مستوى الجمهورية".

وأضاف: "إن الحكومة عززت من الإجراءات المطلوبة لخلق الطمأنينة لدى المستثمرين تجاه حل الخلافات والمنازعات إن وجدت بشكل سريع وذلك من خلال إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة ورفدها بالكوادر القضائية المؤهلة والقادرة على التعامل مع هذا النوع من القضايا على المستويين المحلي والدولي، كما أجرت الحكومة خلال الفترة القليلة الماضية، العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار بهدف إنهاء أي تضارب في ما بينها.

وعن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحاربة الفساد، قال رئيس الوزراء: الفساد ومحاربته من المهام الرئيسية للحكومة، وقد أكدنا في أول اجتماع للحكومة الجديدة الذي ترأسه فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عزمنا على محاربة هذه الآفة واجتثاثها وتجفيف منابعها، وأعلناها بصورة شفافة وقوية أننا سنتصدى بحزم للفساد والمفسدين، وسنحيل أي فاسد إلى القضاء، وبالفعل فقد أحيلت خلال الأسابيع الماضية مجموعة من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى النيابة العامة للتحقيق بشأنها وإحالة أصحابها إلى القضاء".. مضيفا أنه صدر مؤخرا قرار جمهوري قضى بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وضمت في عضويتها أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة، بعد أن جرى انتخابهم من قبل مجلس النوّاب.

وقال: "كما تستكمل الإجراءات حاليا لإنشاء اللجنة العليا للمناقصات".. مؤكدا استقلالية هذين الإطارين، وقال «الهيئة ستتولى دعم وتعزيز إجراءات الرقابة والمساءلة على الأنشطة والبرامج المالية والإدارية للأجهزة الحكومية، فيما ستعمل الجنة على مناقشة وإقرار المناقصات بصورة شفافة وتنافسية تحقق العدالة للجميع، بما في ذلك المتابعة والتقييم لسير تنفيذ المناقصات والتأكد من سلامة تنفيذها.

وعن رأيه في النتائج التي حققها مؤتمر المانحين لليمن في لندن، والذي أقر تعهدات تجاوزت ٥ مليارات دولار، قال رئيس الوزراء: «في الحقيقة لقد ساهم المبلغ المتعهد به في سد جزء كبير من الفجوة التمويلية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠، وتمّ تخصيص نحو ٦٦ في المئة من تلك التعهدات، فيما المباحثات مستمرة مع مجتمع المانحين لاستكمال التخصيصات وفقاً للبرامج والمشاريع المقدمة من الحكومة والتي تمثل أولوية في عملية التنمية وترتبط بدرجة أساسية بالبنية التحتية».

وعن علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكد الدكتور مجوّر أن "التعاون اليمني – الخليجي يسير بصورة جيدة ويشهد تطورا مستمرا وفقا لبرنامج مرحلي.

وقال: «لقد كان مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن، ثمرة من ثمار هذا التعاون والشراكة التي بدأت تنمو سريعا بصورة ملموسة في الآونة الأخيرة».

وأضاف «ننظر إلى الشراكة الاقتصادية باعتبارها المدخل الرئيسي للوصول إلى اندماج الاقتصاد اليمني بالاقتصادات الخليجية على طريق الانضمام الكامل لعضوية المجلس بحلول العام ٢٠١٥».

وتابع: «وفي الحقيقة إنّ ذلك التطوّر يأتي تجسيداً للرؤية الإستراتيجية للقيادة السياسية اليمنية المتوافقة مع رؤية قادة دول المجلس بأهمية تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لتطوير الشراكة الاقتصادية، لما يمثله ذلك من أهمية لتحقيق مصلحة الجميع، خصوصاً إذا ما أدركنا أن اليمن يمثل عمقاً إستراتيجياً وامتداداً مهماً لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنموية في المنطقة وفي المقدمة للأشقاء في الجزيرة والخليج» .

ورداً على سؤال حول مدى تفاؤله بنتائج الاستكشافات التي تجري في اليمن منذ فترة، بحثاً عن احتياطات نفطية جديدة، قال رئيس الحكومة: "نحن متفائلون باكتشافات نفطية وغازية جديدة خصوصاً أن هناك أكثر من أربعين شركة تعمل حالياً في مجال التنقيب، في وقت تولي الحكومة القطاعات الأخرى الواعدة، كالسياحة والثروة السمكية والصناعات الخفيفة والمتوسطة، اهتماماً متزايداً، سواء من خلال توفير البنية الأساسية لها أو الترويج الواسع على المستويين المحلي والخارجي، وهو ما تمّ التركيز عليه بالفعل خلال مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن، وتمّ عرض أكثر من فرصة استثمارية في تلك المجالات.

وأشار إلى أن لدى الحكومة رؤية وإستراتيجية واضحتين في تنمية دور القطاع السياحي وتأكيد دوره الفاعل في الاقتصاد الوطني، وقد أفرزت نتائج مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار التوقيع على عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى في هذا المجال، الأمر الذي يؤكد الدور المحوري الذي سيلعبه هذا القطاع خلال المستقبل القريب في التنمية الاقتصادية.

وقال: "وفي هذا الإطار فإننا نلمس تطوّراً إيجابياً في نظرة المجتمع اليمني للسياحة وتنامي إدراكه الواعي بأهمية هذا المورد في تطوير الواقع الاقتصادي والمعيشي للسكان".

وتطرق الأخ رئيس الوزراء إلى الجهود المبذولة لإنهاء فتنة التمرد في بعض مناطق صعدة.

وقال "هناك لجنة محلية تضم أعضاء مجلس نوّاب ومجلس شورى وشخصيات اجتماعية وعلماء دين تقوم بالإشراف على اتفاق إنهاء الفتنة بما في ذلك جمع الأسلحة المتوسطة من المتمرّدين ونأمل أن تكلل مهامها بالنجاح، هذا في الوقت الذي شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية لتقييم حجم الأضرار الناجمة عن أحداث التخريب والمتطلبات الضرورية التكميلية اللازم توفيرها للسكان، وذلك بهدف وضع خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة.. مبينا في هذا الصدد أنه تم إصدار قرار جمهوري يقضي بإنشاء صندوق لإعادة إعمار تلك المناطق، وذلك بهدف التسريع في هذه العملية مع التركيز على وضع خطة تنموية ثقافية وتعليمية واجتماعية على المدنيين المتوسط والبعيد للنهوض بواقع المحافظة.

وعن تقييمه لتجربة اليمن على صعيد الديمقراطية والتعددية الحزبية، قال رئيس الوزراء: «لا شك أن اليمن قطع خطوات ملموسة في مسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية، من خلال إجراء العديد من الدورات الانتخابية البرلمانية والمحلية والرئاسية».

وأضاف :«وفي هذا الجانب فقد مثلت الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر من العام الماضي علامة بارزة على مدى التطور الذي تشهده المسيرة الديمقراطية اليمنية، واتسمت هذه الانتخابات بالشفافية والنزاهة والتنافس غير المسبوق، والذي جعلها محل احترام وتقدير المجتمع الدولي».

وبشأن موضوعات الحوار الجاري بين الأحزاب الممثلة في مجلس النوّاب .. قال رئيس الوزراء :«الحوار جار هذه الأيام بين الأحزاب الممثلة في مجلس النوّاب لتطوير النظام الانتخابي من خلال إيجاد نظام الغرفتين عبر الانتخابات المباشرة لمجلسي النوّاب والشورى، إلى جانب تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء في اتجاه تطوير الممارسة الديمقراطية وإفساح المجال أمام السلطات المحلية لانتخابات المحافظين ومدراء المديريات وتعزيز صلاحيات المجالس المحلية وغيرها من الموضوعات المتصلة بتعزيز التنمية والإصلاحات الشاملة».

دشنتها وزارة الإدارة المحلية في 15 مركزاً

بدء فعاليات الدورات التدريبية لأعضاء السلطة المحلية في مختلف المحافظات

محافظات / نعائم خالد / عبدالكريم صالح / أحمد الكاف / عبدالواسع راجح / علي عبدربه غزان / سبأ:

دشنت أمس وزارة الإدارة المحلية خطتها التدريبية لأعضاء السلطة المحلية للعام الجاري ٢٠٠٧م في ١٥ مركزا تدريبيا تضم مختلف محافظات الجمهورية والهادفة إلى تعزيز نظام السلطة المحلية.

وأوضح الأخ / عمر سالم العكبري وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية، أن الخطة التي بدأت من خلال الدورة التدريبية التي افتتحت أمس في مراكز التدريب المحددة لمحافظات الجمهورية، تهدف إلى التوعية بنظام السلطة المحلية وتشريعاته لدى قيادات السلطة المحلية من رؤساء مجالس محلية للمحافظات والمديريات والأمناء العامين لها والوكلاء المساعدين للمحافظات ورؤساء لجان التخطيط والتنمية والمالية والخدمات والشؤون الاجتماعية في المجالس المحلية وأعضاء المجالس المحلية في الوحدات الإدارية إلى جانب مدراء عموم الأجهزة التنفيذية المعنية.

كما تهدف إلى إكسابهم مهارات حول إعداد الخطط والموازنات التقديرية للمديريات والمحافظات.

ويتدرب حاليا في مركز الأمانة التدريبي المقام في المعهد الوطني للعلوم الإدارية، نحو ٥٠٠ متدرب من ست محافظات هي الأمانة، صنعاء، مأرب ، الجوف، المحويت، وعمران.

وأشار العكبري إلى أن الدورة ستناقش على مدى يومين ست أوراق عمل تشمل مقدمة تعريفية بنظام اللامركزية الإدارية والمالية والبنية التنظيمية لجهاز السلطة الملحية وفقا لنصوص قانون السلطة المحلية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠م، وجوانب التخطيط والتنمية ودور المجالس المحلية، وأسس وقواعد إعداد الموازنات السنوية للوحدات الإدارية وفقا للقانون ولوائحه.

وأضاف أن الدورة ستركز على جوانب تطوير آلية تحصيل الموارد الزكوية، والموارد المالية للوحدات الإدارية وقواعد تحصيلها ومجالات إنفاقها، ومهام واختصاصات الهيئة الإدارية للمجلس المحلي في ظل قانون السلطة المحلية.

وكانت فعاليات البرنامج التدريبي الموجه لقيادات السلطة المحلية في محافظة حجة ومديرياتها قد بدأت بمشاركة (١٦٠) شخصاً يمثلون رؤساء المجالس المحلية والهيئات الإدارية في المجالس وعدداً من المكاتب التنفيذية ذي العلاقة .

وفي افتتاح البرنامج الذي تنظمه وزارة الإدارة المحلية على مدى يومين أكد الأخ محافظ محافظة حجة / محمد عبدالله الحرازي أهمية هذا البرنامج وأهاب بالمشاركين إلى ضرورة الاستفادة منه لما من شأنه رفع مستوى أداء المجالس في تقديم رؤى تنموية تتواكب مع توجيهات القيادة السياسية بقيادة راعي التنمية فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية.

من ناحية أخرى أوضح الأخ / فضل أبو راس مشرف البرنامج من وزارة الإدارة المحلية أن البرنامج التدريبي يأتي ضمن اهتمامات وزارة الإدارة المحلية بتأهيل وتدريب الكوادر والقيادات المحلية .

يشارك في هذا البرنامج وكلاء المحافظات إلى جانب مدراء الإدارات وذو العلاقة بديوان عام المحافظة .

وفي ذمار شهدت صالة مركز التدريب النسوي وتعليم الكبار فعاليات الدورة التدريبية في مجال تطوير وتنمية قدرات القوى البشرية لأجهزة السلطة المحلية ومواكبة المستجدات .

يشارك في هذه الدورة سبعة وسبعون كادراً في السلطة المحلية من محافظ المحافظة وأمين عام المجلس المحلي في المحافظة ومدراء عموم المديريات وأمناء عموم المجالس المحلية في المديريات ووكلاء المحافظ ورؤساء التخطيط والتنمية والمالية ولجان الخدمات والشؤون الاجتماعية في المديريات وعدد من مدراء عموم المكاتب التنفيذية المعنية وأعضاء المجالس المحلية في الوحدات الإدارية .

وفي فعاليات يوم أمس تم استعراض ثلاث ورق عمل شملت الأولى مقدمة تعريفية لنظام اللامركزية الإدارية والمالية والبنية التنظيمية لجهاز السلطة المحلية والثانية بعنوان الموارد المالية للوحدات الإدارية وقواعد تحصيلها أما الثالثة فكانت بعنوان التخطيط والتنمية المحلية ودور المجالس المحلية .

وفي محافظة الحديدة أكد الأخ / محمد صالح شملان محافظ المحافظة أن السلطة المحلية بحاجة إلى فهم محتويات القوانين والأنظمة واللوائح خاصة قانون المجالس المحلية .

وقال في كلمة ألقاها في افتتاح الدورة التدريبية لقيادات المجالس المحلية لمحافظتي الحديدة وريمة التي تنظمها وزارة الإدارة المحلية في إطار برنامجها التدريبي لعام ٢٠٠٧م بأن هناك نقلة نوعية أحدثتها تجربة المجالس المحلية على مستوى المديريات وأكد بأن المشكلة في النواحي الإدارية والقصور في فهم القانون واختصاصات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية كانت من دواعي قيام هذه الدورة .

يشارك في هذه الدورة (١٨٩) مشاركاً من قيادات السلطة المحلية لمختلف مديريات محافظتي الحديدة وريمة .

هذا وقد شهد حفل التدشين الأخ / أحمد مساعد حسين محافظ محافظة ريمة والأخ / محمد عبد الفاشق الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة والأخ / أحمد محمد الكبسي مشرف الدورة .

على الصعيد نفسه دشن الأخ / علي بن محمد المقدشي محافظ محافظة شبوة رئيس المجلس المحلي صباح أمس السبت فعاليات الخطة التدريبية لقيادات السلطة المحلية في المحافظة ومديرياتها التي تستمر يومين والرامية إلى تدريب الهيئات القيادية في المحافظة وفي المديريات .

ومن المقرر أن يتلقى المشاركون في هذه الدورة معلومات بشأن نقل الصلاحيات وكيفية إعداد البرامج والخطط الاستثمارية والموازنة وفقاً للواقع ومتطلبات الانسجام مع البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية .

يقوم بعملية التدريب في هذه الدورة ستة مدربين من المعهد الوطني للعلوم الإدارية لمتدربين يبلغ قواهم (٩٩) مشاركا .

وكانت محافظة تعز قد شهدت وقائع افتتاح الخطة التدريبية للجدول الزمني لتنفيذ الخطة التدريبية ٢٠٠٧م لقيادات السلطة المحلية في محافظة تعز برعاية الأخ / عبدالقادر علي هلال وزير الإدارة المحلية والقاضي / أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز .

وقد قسمت الدورة التي تستمر يومين على ثلاثة جلسات لليوم الواحد .. وتمحورت على عدة موضوعات أبرزها المقدمة التعريفية بنظام اللامركزية والبنية التنظيمية لجهاز السلطة المحلية في ضوء قانون السلطة المحلية والتخطيط والتنمية المحلية وأسس وقواعد إعداد الموازنة السنوية للوحدات الإدارية في ضوء قانون السلطة المحلية ولوائحه ومهامه واختصاص الهيئة الإدارية وغيرها ، كما تركزت الدورة على جانب التخطيط وتطوير تحصيل الموارد المالية .

وقد وصف الأخ / أحمد محمد الحاج الأمين العام للمجلس المحلي هذه الدورة بأنها دليل واضح من وزارة الإدارة المحلية للتطوير المؤسسي القائم على تقليص المركزية الإدارية وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي في مختلف مديريات الجمهورية اليمنية .

مدير محطة كهرباء حزيز المركزية في صنعاء لـ(26 أكتوبر):

جاهزية المحطات في صنعاء تعود إلى الصيانة الدورية على مدار السنة

صنعاء / عيدروس نورجي:

أوضح المهندس / سعيد عبدالدائم سالم المدير العام لمحطة توليد كهرباء حزيز المركزية في صنعاء عن جاهزية أعمال كافة المحطات الثلاث حزيز ١ وحزيز ٢ وحزيز ٣ من خلال قيام المهندسين والفنيين المختصين في أعمال الصيانة الدورية المنتظمة على مدار السنة .

وأشار المهندس / سعيد عبدالدائم سالم إلى أن محطة توليد كهرباء حزيز هي إحدى المحطات الرئيسية التي تعمل في إطار الشبكة الوطنية لكهرباء بلادنا وجاء إنشاؤها في إطار خطط الدولة التنموية الطموحة لتعزيز قدرات التوليد الكهربائية على مستوى عموم المحافظات وكذا لتأمين امداد الطاقة الكهربائية لأمانة العاصمة لوضعها الخاص ولكثافاتها السكانية وأضاف المهندس / سعيد عبدالدائم بأن محطة توليد كهرباء حزيز المركزية في صنعاء تتكون من ثلاث محطات وبقدرة إجمالية (١٣٠ ميجاوات) وقد تم إنشاؤها في فترات متفرقة حيث كانت البداية لبناء محطة حزيز ١ في عام ٢٠٠٢م وتم بدء التشغيل التجاري بها في يناير ٢٠٠٣م بقدرة (٣٠ ميجاوات) وبعدد ستة مولدات تعمل بوقود الديزل .. مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٣م بدأ العمل لإنشاء محطة حزيز ٢ وبدأ تشغيلها التجاري من أكتوبر عام ٢٠٠٤م بقدرة ٧٠ ميجاوات بعدد سبعة مولدات تعمل بوقود الديزل والمازوت أما محطة حزيز ٣ تم البدء بإنشائها في أو آخر عام ٢٠٠٥م وبدأ التشغيل التجريبي لها في بداية مارس من العام الجاري ٢٠٠٧م بقدرة (٣٠ ميجاوات) وبعدد ثلاثة مولدات تعمل بوقود الديزل والمازوت .. وقدرت الكلفة الإجمالية للمحطة بـ (١٩,٨٥٢,٥٤٣,٥١٠) ريالات وتقدر مساحة المحطة الإجمالية بحوالي (٥٥,٠٠٠) متر مربع وتقع جنوب شرق العاصمة صنعاء .

المهندس/ سعيد عبدالدئم

محافظ حجة يدشن الامتحانات النهائية لطلاب التعليم الفني والتقني

حجة / عبدالواسع راجح:

دشن الأخ محافظ محافظة حجة محمد عبدالله الحرازي الامتحانات النهائية للتعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة حجة والتي تقدم لامتحاناتها ٢٩٢ طالباً وطالبة في عموم المعاهد الفنية والمهنية بالمحافظة في مجالات التعليم التجاري والصناعي والتي تتم خلال الفترة ١٤-٢٨/٧/٢٠٠٧م حيث تفقد الأخ المحافظ ومعه الأخ مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني عبدالله صبرة سير أداء الامتحانات في معهد الثورة الصناعي والتقني بمدينة حجة وقد وجه الأخ المحافظ المشرفين والمراقبين على الطلبة بتوفير كافة الأجواء المناسبة للطلبة التي تمكنهم من أداء الامتحانات بشكل جيد وإزالة كل ما من شأنه الشوشرة على سير الامتحانات ، موضحا أن هذه الكوادر سترفد المحافظة بالأيادي الفنية ذات الكفاءة المتميزة الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهم وبمستوى أدائهم.

كما بدأت أمس بمحافظة حجة فعاليات امتحانات الشهادة العامة لمدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة لمكتب التربية والتعليم والتي تقدم لها ٨٧ طالباً وطالبة حيث سيتم امتحان الطلبة تحريريا وشفويا خلال الفترة ١٤-١٧/٧/٢٠٠٧م.